الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد مانتيشك (نائب الرئيس) . . . . . (بولندا)

الرئيس بالإنابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ساها

المحتويات

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: (تابع)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (تابع)

تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن المقترحات الرامية إلى تعزيز ومراقبة أداء وتقييم البرنامج

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تكوين الأمانة (تابع)

التعديلات على النظام الأساسي للموظفين (تابع)

التعديلات على النظام الإداري للموظفين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58353 (A)

دراسة عن مدى توفير أسواق العمل المحلية للمهارات التي يعيّن أصحابها دوليا في فئة الخدمات العامة (تابع)

استعراض اتفاقات المقر التي أبرمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: مسائل الموارد البشرية التي تؤثر على الموظفين (تابع)

في غياب السيد آشيه (أنتيغوا وبربودا) تولى الرئاسة السيد مانزيك (بولندا)، نائب الرئيس

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (تابع) (A/60/16 And Corr.1؛ A/C.5/60/11)

تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن المقترحات الرامية إلى تعزيز ومراقبة أداء وتقييم البرنامج (A/60/73)

١ - **السيد كوليك** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال إنه يرغب في إضافة بعض التعليقات على ما قاله نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق في الأسبوع الماضي، في معرض تقديم تقرير تلك اللجنة (A/60/16 And Corr.1). وذكّر اللجنة الخامسة بأن الجمعية العامة خصصت البند ١٢٥ من جدول الأعمال للجنة الثانية أيضا، وفقا للقرارات ٢٨٢/٥٧ و ٢٦٩/٥٨ و ٢٧٥/٥٩ لكي تنظر، وتتخذ الإجراء الملائم بخصوص الجزأين جيم ١ وجيم ٢ من الفصل الثالث المتعلق بالتقييم، في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين.

٢ - وأضاف أنه لدى قيام لجنة البرنامج والتنسيق بالنظر في مسائل التقييم، ركّزت على أهمية المساهمة المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية المعنية والجمعية العامة ولجانها الأساسية. ومضى يقول إنه على النحو المذكور في الفقرة ١٧٦ من التقرير، كررت اللجنة رأيها بأن الهيئات الحكومية الدولية المعنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الأساسية للجمعية العامة، ينبغي أن تدرج في برامج عملها استعراض توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بعمل هذه الهيئات، وأن تتخذ الإجراء الملائم بشأنها. وأضاف بأن تعليقات وملاحظات اللجنة الثانية على أقسام الفصل الثالث المحال إليها تم نقلها إلى اللجنة الخامسة وصدرت باعتبارها الوثيقة A/C.5/60/11.

٣ - وأضاف أن دورة اللجنة في عام ٢٠٠٥ كانت نشطة وحافزة للتفكير. ولأن العرض الذي قدمه نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ركّز أساسا على المسائل البرنامجية والميزانية، يود من جانبه أن يركز على التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن استعراض مسائل الفعالية والتنسيق، وعلى بعض المسائل التي لم تستطع اللجنة أيضا أن تصل بشأنها إلى اتفاق حول التوصيات الفنية.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة استعرضت تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/60/70) وأنها شجعت الأمين العام على أن يقوم أيضا باستحداث نهج يساعد على تحقيق تحسين حقيقي لإدارة الأمم المتحدة، مع الأخذ بالحسبان حقائق واحتياجات المنظمة. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت أيضا بضرورة استعراض مدى ملاءمة الاستمرار في النظر في ذلك البند من جدول الأعمال، مع الأخذ في الحسبان قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥ - وأضاف أن اللجنة نظرت في تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ودعمت الأولوية العالية التي يعلّقها المجلس على ضمان الدعم الفعال والمنسق لمنظومة الأمم المتحدة حيال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وطلبت إلى المجلس أن يضمن استمرار تمتع هذا الدعم بأولوية منظومة الأمم المتحدة. وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق أيدت الآليات الحالية المشتركة بين الوكالات لمحاربة الجوع والفقر، وأوصت بأن يضمّن المجلس في تقرير الاستعراض السنوي القادم معلومات عن العقبات والمشاكل والاحتياجات التي

تواجهها هذه الآليات. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق توصي أيضا بضرورة أن يضاف إلى قائمة المجالات المحددة للعمل المشترك في التقرير مسألة تحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية، والحاجة إلى معالجة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأسبابها.

٦ - وواصل حديثه قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في استعراض سلسلة التقارير المتعلقة بالإدارة من أجل نتائج في منظومة الأمم المتحدة (A/59/617)، وهي التقارير التي تلخص تقارير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة، وتفويض السلطة والمسؤولية، وإدارة الأداء والعقود. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بالمصادقة على الأساس المرجعي الإطاري الذي اقترحته وحدة التفتيش المشتركة.

٧ - ومضى يقول إنه وفقا للقرارات ذات الصلة للجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة، تحظى مسألة تحسين أساليب عمل تلك اللجنة بأولوية عليا. وتقوم اللجنة باستعراض المقتطفات ذات الصلة من تقاريرها المتعلقة بدوراتها الثامنة والثلاثين إلى الرابعة والأربعين، فضلا عن شتى المقترحات التي قدمتها الوفود. وقد حدث تبادل للآراء مثير للاهتمام بشأن أساليب العمل، يمكن أن يؤدي إلى تحسين كبير في إجراءات اللجنة وفعاليتها. بيد أن المفاوضات المطولة بشأن المسألة، لم تُسفر - لسوء الحظ - عن توصيات متفق عليها. وأعرب عن أمله، في أنه بالبناء على العمل الذي أنجز أثناء الدورة وبالتصرف بروح المرونة والوفاق، ستستطيع اللجنة أن تحرز تقدما بشأن تحسين أساليب عملها عن طريق مواصلة المفاوضات في دورتها القادمة، بقصد اعتماد توصيات لا تكون فقط عملية وواقعية وإنما تقر أيضا باختلاف دورات لجنة البرنامج والتنسيق في سنوات الميزانية وفي غير سنوات الميزانية. وأضاف أن ''ترك العمل يسير كالمعتاد'' ليس خيارا متاحا للجنة، وأن المقترحات بعيدة الأثر، بل حتى المقترحات المنبثقة من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، تحتاج إلى وقت لتقييمها وتنفيذها.

٨ - واختتم بقوله إن الظروف التي اعتمدت في ظلها لجنة البرنامج والميزانية تقريرها الأخير في نهاية دورتها الخامسة والأربعين، أظهرت حاجة إلى وجود تفسير واضح ومتفق عليه للقواعد المتعلقة بالاعتماد بدون تصويت والاعتماد بتوافق الآراء. وحث الوفود على النظر في الكيفية التي يمكن بها التخفيف من أثر الاختلافات الحالية في تفسير تلك القواعد.

٩ - **السيدة آهلينس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت في معرض تقديمها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المقترحات المتعلقة بتعزيز أداء وتقييم البرامج ورصدها (A/60/73) إن التقرير أُعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. وقالت إن التقرير يعكس نتائج ما يزيد على عام من المشاورات بين أعضاء الفريق العامل على صعيد الأمانة العامة المعني بالرصد والتقييم، الذي أُنشئ لوضع مقترحات محددة لتعزيز الرصد والتقييم داخل المنظمة؛ وإن وحدة التفتيش المشتركة استعرضت التقرير النهائي/للفريق العامل ووافقت على النتائج والتوصيات، وأن تعليقاتها ترد ضمن التقرير.

١٠ - ومضت تقول إن التقرير انتهى إلى أنه بالرغم من التقدم الحاصل في الأونة الأخيرة، فإن نظام الرصد والتقييم الحالي في الأمم المتحدة يتطلب إجراء تحسينات، إذا أريد تحقيق أثر ملحوظ في أهمية وفاعلية وكفاءة وأثر المنظمة وخططها وقراراتها المستقبلية. وقالت إن التقرير يؤكد أيضا على أنه من أجل تحقيق استخدام أفضل لنتائج الرصد والتقييم، يجب أن توضح أدوار الأطراف الثلاثة الأساسية ذات التأثير (الهيئات الحكومية الدولية، ومكتب خدمات

الرقابة الداخلية، وكبار مديري الأمانة العامة)، كما ينبغي تعزيز مسؤولياتهم. وأضافت أنه نظرا لأن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٧٥/٥٩، على موضوع تخطيط البرامج، بما في ذلك تقارير الرصد والتقييم، فإن نظره ومناقشته مهم من جانب اللجان العامة واللجان الأساسية للجمعية العامة، ومن جانب هيئات حكومية دولية أخرى. ويتطلب هذا أن يفي شكل ومضمون تقارير الأداء والتقييم بمستويات واحتياجات الهيئات الحكومية الدولية، وأن يتناسب مع حقائق الهيئات التشغيلية لصنع القرار في الأمانة العامة.

١١ - واسترسلت قائلة إنه منذ تعيينها مساعدة للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، خلصت إلى أن مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتمثلة في الرصد والتقييم والمراجعة والتحقيق تستفيد من إجراء استعراض خارجي مستقل يهدف إلى توضيح هوية وقيمة هذه المهام ويساعد الأمانة العامة على تقدير كيفية إمدادها بما يلزم من موارد وبنية تنظيمية. ورأت في الختام، أنه يلزم كما يبين التقرير، تحديث وتحسين المفاهيم الحالية للإدارة القائمة على النتائج والأدوات والتقنيات. ووفقا لذلك يلزم بالتشاور مع المستخدمين استحداث نسخة جديدة من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وقاعدة البيانات التي تستند إلى نظام الإدارة القائمة على النتائج، من أجل زيادة منفعته كأداة للإدارة والرصد. ورأت في هذا الصدد، أنه ينبغي التعامل مع مسألة التمويل اللازم لاستمرار عمل وتطوير نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، باعتبارها مسألة ملحة.

١٢ - **السيد لونغهورت** (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين كرواتيا وتركيا؛ وبلدان عملية الارتباط وتحقيق الاستقرار ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ بالإضافة إلى أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وجمهورية مولدوفا، فقال إن عددا من أعضاء الاتحاد الأوروبي شاركوا في الدورة الخامسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق كأعضاء أو كمراقبين، وأسهموا في بعض المحصلات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن عددا من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق لا يرقى إلى مستوى توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة بوجوب أن تكون توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات منحى عملي وأن تعزز أهمية وفائدة وفعالية برامج الأمم المتحدة وبرامجها الفرعية. وأضاف أن الاتحاد قلق أيضا بخصوص ما لم يتضمنه التقرير: أي التوصيات بشأن أساليب عمل اللجنة، وهي التوصيات التي تمت مناقشتها عدة مرات في لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة. وأضاف أنه بالرغم من الأولوية العليا للمسألة، إلا أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن مرة أخرى من الاتفاق على أي استنتاجات أو توصيات بشأن أساليب عملها، ويعتقد الاتحاد كذلك أن الوقت قد حان للنظر فيما إذا كان يستمر العمل ببدلات السفر والإقامة لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق، التي تم السماح بها أصلا على أساس تجريبي في عام ١٩٧٨. وأضاف أنه سوف يعود إلى تلك المسألة في سياق مناقشات الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٣ - وواصل قائلا إن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي يقدم توجيها بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة بلجنة البرنامج والتنسيق، حدد ضرورة أن تتخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء. ورأى أن ما اتسمت به نهاية دورة لجنة البرنامج والتنسيق من عدم وجود توافق في الآراء بشأن أساليب عملها وما حدث من بلبلة إجرائية، أمر يؤسف له أدى بعدد من الدول أن تعيد النظر في عضويتها في اللجنة. ومن ثم يشعر الاتحاد الأوروبي، في ظل هذه الظروف، أن الخطوة الملائمة ستكون هي الإحاطة علما بتقرير الدورة الخامسة والأربعين ككل.

١٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى قائلا إن الأمين العام أوصى في تقريره عن تنفيذ القرارات المنبثقة عن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بأن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بإعادة جدولة النظر في إطار العمل الاستراتيجي المقترح، وذلك إلى آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفي هذا الصدد، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن على لجنة البرنامج والتنسيق أن تظهر مقدرتها على تقديم توصيات ذات طابع عملي ومناسبة ومفيدة.

١٥ - وتحول إلى التقرير المتعلق بتعزيز أداء وتقييم البرامج ورصدها (A/60/73) فوجه الشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولجنة البرنامج والتنسيق، ورحب بصفة خاصة بأنه سوف يُطلب من مديري البرنامج في المستقبل إجراء تقييمات أداء أولية كل سنتين واستخدامها كمرجع لصياغة مقترحات إطار العمل الاستراتيجي التالي. وأضاف بأن الاتحاد الأوروبي يشعر بأنه من المهم فهم مدى جودة أداء البرامج عند التخطيط للفترة البرنامجية اللاحقة، وأن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى أن يسمع المزيد في المستقبل عن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز الرصد والتقييم الواردة في ملحق التقرير.

١٦ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه منذ أصبح وفده عضوا لأول مرة في لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٧٤، اعتُمد على تلك اللجنة في ضمان تدقيق الجوانب البرنامجية والجوانب المتعلقة بالميزانية لأنشطة الأمم المتحدة بعناية من أجل التقليل إلى أدنى حد من الازدواجية والتداخل والقضاء على أوجه القصور. وأضاف أن التقدم الذي أُحرز في الميزنة القائمة على النتائج وتقييم البرنامج يُعزى، جزئيا على الأقل، إلى عمل لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد أن وفده لذلك قلق للغاية مما نشأ في الدورة الخامسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق من خلاف على مسائل إصلاح اللجنة وتحسين أساليب عملها. ورأى أن المقترحات الرامية إلى إجراء تحسينات بناءة في أداء لجنة البرنامج والتنسيق لقيت رفضا من جانب عدد من الوفود.

١٧ - وواصل قائلا إنه نتيجة لإخفاق اللجنة في تنفيذ الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إليها لتحسين أساليب عملها، رفض بلده الموافقة على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. وبالرغم من أن وفده ذكر بوضوح عدم إمكان قيامه بالموافقة على التقرير بالصيغة الحالية، فإن الرئيس تجاهل اعتراض بلده، وأعلن أن التقرير تم اعتماده. ورأى في ذلك مخالفة صريحة للشرط الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بضرورة أن تصل اللجنة إلى قراراتها بتوافق الآراء. وأضاف أن محاولة وفده إثبات موقفه في التقرير، كان نصيبها الرفض. وعليه، بات وفده في الوقت الراهن في وضع لا يمكنه معه المصادقة على تقرير اللجنة.

١٨ - وواصل قائلا إن وفده، في سياق النظر الجماعي للقرارات التي اتخذها في أيلول/سبتمبر رؤساء الدول والحكومات فيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، يركز على الأهمية البالغة لوجود آلية تنسيق مركزية تضمن فعالية النهج الذي تتخذه منظومة الأمم المتحدة حيال العديد من المسائل التي تنطوي على إشكاليات تواجهها حاليا. واختتم بقوله إنه بالنظر إلى طابع العجز الذي تتسم به لجنة البرنامج والتنسيق، فإن وفده يخلص إلى أن اللجنة ليست هي الجهاز الذي يناط به تنفيذ تلك المهمة ذات الشأن.

١٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده يرى أن عمل أي هيئة ينبغي أن يقيم من حيث النتائج والآثار الفعلية وليس من حيث نبل النوايا المتوخاة. وأضاف أن الدورة الخامسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق انتهت بخيبة أمل وبدون الإحساس بإنجاز شيء ما، فضلا عن فشل لجنة البرنامج والتنسيق مرة أخرى في استيفاء معايير عملها والوفاء بالولايات التي حددتها لها الجمعية العامة. فالفقرة ١٢ من

قرار الجمعية العامة ٩٣/٣١ أشارت إلى لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها ''الهيئة المعترف بدورها المركزي ومسؤولياتها الشاملة''، وتشكك فيما إذا كان هذا الوصف صحيح من الناحية الفعلية في ظل الظروف الحالية. وقال إنه بناء على ذلك فإن الاستثناء الخاص بلجنة البرنامج والتنسيق فيما يتصل بالمبدأ الأساسي الذي ينظم دفع بدلات السفر والإقامة اليومية ينبغي ألا يستمر، على النحو المبين في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (سابع عشر). وأن وفده سيرحب باقتراحات بشأن سُبل تحسين جدوى عمل لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٠ - وتحول إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المقترحات المتعلقة بتعزيز أداء وتقييم البرنامج (A/60/73)، فقال إن وفده يرحب بالمقترحات الواردة في التقرير وأنه مُستعد لمناقشة سُبل تعزيز آليات تقييم المنظمة.

٢١ - **السيدة زُوبرست رنتنار** (سويسرا): قالت إن وفدها يشاطر كثيرا أوجه القلق التي أثارها متحدثون سابقون، وإنه يوافق على أن دورة عام ٢٠٠٥ لم تكن منتجة جدا. وأضافت أن الأمر لم يقتصر على إهدار الأعضاء للموارد القيّمة للمؤتمرات بمناقشاتهم المطولة بشأن برنامج العمل، بل إن لجنة البرنامج والتنسيق أخفقت مرة أخرى في تحقيق حتى أبسط الإصلاحات المؤقتة لأساليب عملها، بالرغم من الدورات التسع من المشاورات غير الرسمية التي جرى فيها النظر في عدد من المقترحات البناءة للغاية التي قُدمت. وأضافت أنه في السياق الأوسع للجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، يبيت من الملح بصفة خاصة تعزيز الفعالية والصلاحية المستمرين للجنة البرنامج والتنسيق. واختتمت بقولها إنه بالرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رشح وفدها كعضو لمدة أخرى في لجنة البرنامج والتنسيق، إلا أن وفدها يعيد في الوقت الراهن النظر في عضويته في تلك اللجنة في ضوء التطورات الأخيرة.

٢٢ - **السيد يشوري** (الهند): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على دور لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها هيئة فرعية أساسية للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق أصبحت أكثر أهمية فيما يتعلق بضمان توافق المحتوى البرنامجي للميزانية مع الولايات التشريعية، مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي قُدمت من أجل إجراء حذف كلي لبرامج مأذون بها من خلال صك الميزانية.

٢٣ - ومضى يقول إن لجنة البرنامج والتنسيق أنجزت في دورتها الخامسة والأربعين جدول أعمالها بالكامل على نحو يثير الإعجاب بالرغم من المعوقات الشديدة التي فُرضت عليها. ومن بين هذه المعوقات خسارة أسبوع من وقت الدورة ضاعت في الاختلافات التي نشأت حول برنامج عملها. ورأى في ذلك سوء حظ مزدوج لأنه لم يكن له داعٍ على الإطلاق. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ لم يذكر أن برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يخضع لتغيير، وإنما ذكر أن لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تستعرض الجوانب البرنامجية فقط للولايات الجديدة و/أو الولايات المنقحة، وأي تغيرات تنشأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة. وأضاف أن القرار المذكور طلب إلى الأمين العام أن يدرج في كراسات الميزانية معلومات عن الولايات الجديدة و/أو المعلومات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة بعد اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين. ونظرا إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق نفسها لاحظت أثناء نظرها لوثائق الميزانية وجود اختلافات كبيرة بين سرد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، والسرد المناظر في كراسات الميزانية.

٢٤ - واسترسل قائلا إن ثمة مسألة كرست لها اللجنة وقتا وجهدا كبيرين هي مسألة تحسين أساليب عملها. وأنه بعد أربعة اجتماعات رسمية وتسع جولات من المشاورات

غير الرسمية، فإن اللجنة مُنعت من اعتماد توصيات بشأن تحسين أساليب عملها حتى بالرغم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كثير من التوصيات. ورأى أن البعض برر ذلك على أساس أن توافق الآراء لم يتم التوصل إليه بشأن المقترحات التي ارتبطوا بها بصفة خاصة. ومع ذلك، تعلقت هذه المقترحات بتحسين أساليب العمل بأقل مما تعلقت بتخفيض طول دورات اللجنة وعددها. وقال إن الاستنتاج الحتمي هو أنهم كانوا معنيين بتخفيض التكاليف أكثر من عنايتهم بتحسين قيمة نتاج اللجنة أو جعل عملها أكثر فعالية. وأكد أن ذلك ينبغي أن يستقر في الأذهان قبل استخلاص أية استنتاجات بشأن عدم مقدرة لجنة البرنامج والتنسيق على وضع أي توصيات أو تحسين أساليب عملها. وأعرب عن سرور وفده، من أنه بالرغم من العقبات الأولية، فإن تقرير اللجنة اعتمد وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي صادق عليه أيضا.

٢٥ - ومضى يقول إن وفده يدعم توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لكنه أشار إلى أن أبوابا عديدة من الميزانية لم تصدر بعد لسوء الحظ في الوقت المقرر لنظرها في لجنة البرنامج والتنسيق. وأعرب عن أمل وفده في ألا يتكرر هذا في المستقبل.

٢٦ - وتحول إلى توصيات اللجنة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فقال إن وفده يدعم بصفة خاصة التوصية القائلة بأن شتى عناصر منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تبذل جهدا أكبر للعمل سويا من أجل توفير دعم مركّز ومنسّق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن اللجنة أعادت تأكيد الدور المركزي البالغ الأهمية للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا فيما يتعلق بالتنسيق الشامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن وفده، من ثم، يلاحظ مع القلق، أن منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ما زال شاغرا. وأضاف بأن وفده يصادق أيضا على التوصية القائلة بضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى المنظومة استطلاع نُهج مبتكرة لتمويل أولويات وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٧ - وفيما يتعلق بتقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أعرب عن سرور وفده لإقرار لجنة البرنامج والتنسيق بالعلاقة المتغيرة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل الطوعي في شتى المنظمات المشاركة في المجلس، وأكد أن تنفيذ البرنامج ينبغي أن يتطابق مع الولايات التشريعية، وأن الهيئات التشريعية ذات الصلة ينبغي أن تُبلغ بما لتلك العلاقة المتغيرة من أثر على برامج الإدارة.

٢٨ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): قالت إن وفدها قدم أثناء عرض الميزانية البرنامجية المقترحة بيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأن نيته لا تتجه إلى الإشارة مرة أخرى إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. ومع ذلك، فإنها بعد أن استمعت للمتحدثين السابقين، ترغب في الرد على البيان القائل بأن الوقت قد أهدر في الدورة الأخيرة للجنة. وأوضحت قائلة إنه حتى قبل أن تبدأ تلك الدورة، قُدمت بشكل حثيث مقترحات لإنقاص الوقت المسموح به لعمل اللجنة إلى النصف. وقالت إنه لا يمكن لأي وفد يفهم أهمية لجنة البرنامج والتنسيق أن يقدم مثل هذا الاقتراح، وأن الأسلوب الذي قُدم به هذا أسهم فعليا في إهدار الوقت. ومضت تقول إن هناك حاجة لزيادة إدراك الدور المهم الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة، وأنه جرى في ظل الرئاسة السابقة فحص أساليب عمل اللجنة، ورأت أن المسألة ينبغي أن تدرس مرة أخرى لضمان زيادة إدراك الأهمية الاستراتيجية للجنة من حيث أهداف وأولويات المنظمة.

٢٩ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفده يرغب في أن يضم صوته إلى البيانات التي أدلت بها ممثلة جامايكا نيابة عن

مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا إلى البيان الذي قدمه ممثل الهند. وأعاد إلى الأذهان أن قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ نص على إجراء تغييرات في عملية التخطيط والبرمجة والميزنة على أساس تجريبي. وأضاف أن الفقرتين ١٣ و ١٤ من القرار أعادتا التأكيد بوضوح على الدور البرنامجي للجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة. وأنه مما يؤسف له أن الأمانة العامة أساءت عن عمد تفسير فحوى القرار في معرض تقديم برنامج الميزانية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ((A/60/6 (Introduction)).

٣٠ - وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق قد أقرت بتوافق الآراء. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، يُعرف توافق الآراء بأنه أوسع صيغة ممكنة للموافقة. أما عندما يُطلب تصويت بشأن مقترح ما، فإن توافق الآراء يُعتبر مخروجا عليه. ولم يحدث أن قُدم طلب كهذا قبل اعتماد تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. بل إن القرار ٢١٣/٤١، يذكر فضلا عن ذلك، أنه في حين ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق أن تستمر في ممارساتها الحالية فيما يتعلق باتخاذ القرار بتوافق الآراء، فإنه يمكن تقديم آراء توضيحية إلى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنانه للآراء التوضيحية التي استمعت لها اللجنة لتوها.

٣١ - وأضاف أنه لاحظ مع القلق أن الإصلاح أصبح بشكل متزايد، ذريعة لتخفيض التكاليف، حتى لقد ذهب بعض الوفود أبعد من ذلك إلى حد اقتراح إلغاء لجان معينة. وأعرب عن مشاطرة وفده آراء ممثل الهند في هذا الصدد. واختتم قائلا إن أحد المتكلمين ألمح في سياق موضوع إصلاح الأمم المتحدة إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرارات المنبثقة عن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات (A/60/430)، لكن هذه الوثيقة ليست لها أي صلة بالمناقشات الحالية. وأضاف أن التقارير يجب علاوة على ذلك أن تقدم رسميا قبل أن يتاح لأي وفد التعليق عليها.

٣٢ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفده لا ينوي الكلام عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. لكنه يود أن يظل البند مفتوحا حتى يمكن لوفده أن يقدم بيانا رسميا ردا على التعليقات التي قدمها بعض المتحدثين السابقين.

٣٣ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يرغب في أن يضم صوته إلى البيانات التي أبدتها ممثلة جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضافت أنها تدعم تماما البيانات التي أدلى بها ممثلو الهند ومصر وكوبا، وأن المناقشات الأخيرة بشأن إصلاح الأمم المتحدة أوضحت أهمية الالتزام بالقرارات التشريعية ومواءمة الموارد مع برامج وأولويات المنظمة. ومضت تقول إن وفدها من ثم يُقيم عمل لجنة البرنامج والتنسيق التي توفر للدول الأعضاء محفلاً مفيداً للتفاعل مع مديري البرامج، ولاستعراض الجهود الرامية إلى تعزيز إنجاز البرامج وتنسيقها في كامل منظومة الأمم المتحدة، وتقوية الجوانب الحكومية الدولية المتعلقة بالرصد والتقييم. ورأت أن لجنة البرنامج والتنسيق تقوم أيضا بدور حلقة الوصل المهمة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٣٤ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها يرغب في التركيز على أهمية الطابع الحكومي الدولي للجنة البرنامج والتنسيق في تنفيذ مهامها بفعالية، على النحو المبين في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرنامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وفي القرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

٣٥ - وأضافت أنه من المهم الالتزام بشكل كامل بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ لكي تسير بشكل سلسل التجربة المضطلع بها فيما يتعلق بعملية التخطيط والبرمجة والميزنة، ولكي يتسنى للدول الأعضاء والأمانة العامة إجراء تقييم شامل وموضوعي للمنافع التي يمكن للمنظمة أن تستخلصها

من إضفاء الصبغة الرسمية عليها في تاريخ لاحق. وأضافت أن وفدها يتوقع من لجنة البرنامج والتنسيق، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المسؤولة عن النظر في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، والجوانب البرنامجية للميزانية، أن تُمد الجمعية العامة بتوجيهات بشأن ما إذا كانت التجربة قد أدت إلى تيسير النظر في الميزانية وتحسين مواءمة البرامج والموارد من عدمه. ورأت أن هذا يُيسر إصدار الجمعية العامة لقرار نهائي بشأن مستقبل التجربة.

٣٦ - وأكدت دعم وفدها التام لملاحظات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن مسائل التقييم والتنسيق. وأعربت عن تقديرها لتركيز اللجنة على الدعم المقدم على نطاق المنظومة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، واعتبرتها مثالا جيدا لبرنامج يتطلب تنسيقا فعالا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - ومضت تقول إن عددا من الوفود ذكر أن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق لم يُعتمد بتوافق الآراء. ومهما يكن من أمر، فإن التقرير اعتمد بدون تصويت، وأن هذا التصويت لم يطلبه أي من الوفود التي أبدت تلك البيانات المضللة. وأوضحت أن اللجنة اتبعت الإجراءات السليمة، إن وفدها مندهش للمحاولات التي تُبذل لإعادة تفسير مصطلح ''توافق الآراء''.

٣٨ - واختتمت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تستمر في نظر سُبل تحسين أساليب عملها، وإن وفدها مُستعد للعمل بشكل بناء لبلوغ هذه الغاية. وناشدت الوفود الأخرى أن تفعل الشيء نفسه. وأردفت بقولها إن المقترحات المقدمة يجب أن تهدف إلى تعزيز عمل لجنة البرنامج والتنسيق، لا إلى تقويضه.

٣٩ - **السيد توريس لوبوري** (الأرجنتين): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، وقال إن المجموعة تقدر عمل لجنة البرنامج والتنسيق وتدعم تماما التوصيات الواردة في تقريرها، وهي التوصيات التي حظيت بمصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن الأرجنتين ممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق، وإن وفده يستطيع من ثم أن يؤكد أن تقرير اللجنة قد اعتمد في الواقع بتوافق الآراء.

٤٠ - **السيد صن كسودنغ** (الصين): قال إن الصين أيضا ممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق، وأنها تعلق أهمية كبيرة على عملها. وأكد أن أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق وإن كان يمكن تحسينها، إلا أن هذا لا يمثل سببا للشك في قيمتها.

٤١ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن الملاحظات التي أبداها رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تعمم كتابة، وإن وفدها سوف يقدم بيانا رسميا عن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عندما يُصبح ذلك النص متاحا، وأعربت عن رغبتها في أن يظل البند مفتوحا لتمكين وفدها من فعل ذلك. ومضت تقول إن وفدها مهتم اهتماما شديدا بأنشطة اللجنة وأساليب عملها، خاصة وأن الرئيس السابق مباشرة للجنة البرنامج والتنسيق كان من نيجيريا. وأضافت أن وفدها يدعم تماما الملاحظات التي أبداها ممثلو سويسرا والهند وجامايكا ومصر وكوبا وجنوب أفريقيا، فيما يتعلق بالإسهام الهام الذي تقدمه لجنة البرنامج والتنسيق، وأن وفدها أنصت مع القلق للوفود التي شككت في دور اللجنة.

٤٢ - واسترسلت تقول إن وفد بلدها يتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق في أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ينبغي أن يستمر في إعطاء أولوية عُليا لضمان توفير دعم منظومة الأمم المتحدة الفعال والمنسق لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واستدركت قائلة إنه يأخذ هذه الأولوية العُليا يضحى من المحير أن يظل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا شاغرا.

وطلبت إلى الأمانة العامة تقديم بيان مستكمل بشأن وضع مكتب المستشار الخاص.

٤٣ - وواصلت حديثها قائلة إن الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من رئيس اللجنة الثانية إلى رئيس الجمعية العامة، والواردة في ملحق الوثيقة A/C.5/60/11، تُظهر الأهمية التي تعلقها هيئات حكومية دولية أخرى على عمل لجنة البرنامج والتنسيق. واختتمت بقولها إن وفدها يسأل عما إذا كان من المطلوب من اللجنة الخامسة أن تتخذ إجراء بشأن تلك الرسالة.

٤٤ - **السيد يانيز** (جمهورية فترويلا البوليفارية): قال إن وفده يدعم البيانات التي قدمها ممثلو جامايكا والأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة ريو، على التوالي، وأضاف أنه يرغب مع ذلك في أن يوضح موقفه بشأن معنى مصطلح ''توافق الآراء''. وقال إن وجود توافق في الآراء لا يقوم على ما إذا كان قد أجري تصويت أم لا، وإنما على ما إذا كان جميع الوفود متفقين من عدمه. وقال إن حكومته لم توافق على مقترحات معينة وردت في وثيقة نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥، ومن الواضح أنه لم يتحقق توافق آراء بشأن الوثيقة، ومع ذلك فإن الأمانة العامة تصدر بالفعل تقارير بشأن تنفيذها. وفي حالة لجنة البرنامج والتنسيق، سعى عدد من الوفود إلى إعاقة عمل اللجنة. ورأى أنه يلزم إجراء المزيد من المناقشة عن معنى ''توافق الآراء''. واختتم بقوله إنه من المهم ضمان أن يكون اعتماد الوثائق معبرا عن محصلة نقاش حقيقي يتوج بموافقة حقيقية فيما بين جميع الوفود.

٤٥ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يرغب في أن يصادق على التعليقات التي أبداها متكلمون سابقون أكدوا أهمية دور لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أن المحاولات المستمرة لإضعاف وتقويض هذه الهيئة تدعو للأسف. ففي الدورة الخامسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، قام وفدان بمنع اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن كثير من المسائل، وأهدرا وقت اللجنة بالتصدي لمسائل إجرائية، كما أنهما مستمران في استخدام تلك الأساليب في اللجنة الخامسة. ومضى يقول إن اللجنة الخامسة تعمل في ظل قيود زمنية صارمة ويجب أن تركز نظرها على الميزانية البرنامجية المقترحة؛ ورأى أن فتح نقاش بشأن معنى ''توافق الآراء'' لا يساعد أحدا. واختتم بقوله إن وفده يدعم الطلب المتعلق بإبقاء البند مفتوحا.

٤٦ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): في معرض الإجابة على السؤال الذي وجهته ممثلة نيجيريا، قال إن الآراء والتعليقات المقدمة من جانب لجان أساسية أخرى سوف تنعكس على غرار السنوات السابقة في مشروع القرار المتعلق بتخطيط البرنامج.

٤٧ - **السيد كوليك** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): أعرب عن أمله في أن تتجه اللجنة الخامسة، في مفاوضاتها بشأن البند، إلى عدم هدر الوقت في المبادلات العامة للآراء أو في إعادة تكرار المواقف المعروفة جيدا، وأن تمضي مباشرة إلى العمل الفعلي والفني. ومضى يقول إنه ينبغي للمفاوضات أن تتمخض عن مشروع قرار قائم على توافق الآراء، يركز على النتائج، ويعكس آراء كل الوفود. وأضاف بأنه يلزم اتباع نهج تعاوني مرن، لأنه لا يمكن إحراز نتائج فنية بدون حلٍ توفيقي، وأن الأهم هو أن تحاول اللجنة الحفاظ في النص المعتمد على التفاهمات التي تم التوصل إليها في المشاورات غير الرسمية في نهاية المطاف.

٤٨ - **الرئيس**: قال إنه في ضوء الطلبات التي قُدمت، سيظل البند مفتوحا وسوف تعود إليه اللجنة في تاريخ لاحق.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)
(A/60/32، A/60/93، A/60/112، و A/60/433؛ A/C.5/60/9)

٤٩ - **السيد هورنر** (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين كرواتيا وتركيا؛ وبلدان عملية الارتباط وتحقيق الاستقرار ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالإضافة إلى أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وجمهورية مولدوفا؛ وقال إن خدمات المؤتمرات الفعالة تساعد على إنجاح عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة؛ وإنه نظرا لأن الموارد المخصصة لتلك الخدمات تمثل حصة كبيرة من الميزانية العادية، يعلق وفده أهمية كبيرة على فعاليتها وكفاءتها وجودتها.

٥٠ - وواصل حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي أصيب بخيبة أمل لعدم قدرة لجنة المؤتمرات على إصدار أي توصيات فنية أو الموافقة على مشروع قرار لإحالته إلى اللجنة الخامسة. وأضاف أن وفده يأسف بشدة لأن الهيئة المعهود إليها بمراجعة إدارة المؤتمرات والإصلاح لم تستطع هي أيضا أن تنجز العمل في حينه. وطالب بأن تكون معالجة الجمعية العامة لمسألة إدارة المؤتمرات أكثر فعالية وأن تركز على السياسات.

٥١ - وواصل حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما الإصلاح الجاري لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ويشجع الإدارة على اتخاذ خطوات استباقية لتحريك العملية قُدما. وأعرب عن ترحيب وفده بالنتائج المحرزة حتى الآن وأنه يتوقع أن يرى فوائد إضافية في المستقبل القريب على حساب زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وأضاف بأن تقرير الأمين العام بشأن الإصلاح أخفق في معالجة الطلب الوارد في الفقرة ١٤ من القسم الثاني، باء من قرار الجمعية العامة 59/265 الخاص بالتفاصيل المتعلقة بجميع خيارات تنفيذ المحاضر الموجزة وآثارها العملية والمالية. وأضاف أنه بصفة خاصة، لا توجد أي معلومات متاحة بشأن إمكان تحويل المحاضر الموجزة إلى شكل رقمي.

٥٢ - ومضى يقول إنه حدث تقدم ضخم في تكنولوجيا المعلومات منذ السبعينات، عندما وُضعت معايير عبء العمل الحالية، وأنه مندهش لأن جوانب التقدم هذه لم تحدث أثرا على عمل المترجمين. وفي هذا الصدد، ينبغي للإدارة أن تقدم أسلوبا يُعتمد عليه لتقييم معايير عبء العمل أكثر من الأسلوب المقترح في الفقرة ٦٢ من الوثيقة A/60/93. وقال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرف ما إذا كانت هناك أي عمليات لوضع المعايير قد تم إجراؤها بدون شركات فنية خارجية لضمان المواءمة المستمرة لمعايير عبء العمل التي وُضعت مُنذ عُقود.

٥٣ - واسترسل يقول إن الاتحاد الأوروبي أحاط علما بمقترحات الأمين العام بشأن توفير خدمات الترجمة الفورية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الكبرى للدول الأعضاء. ونظرا إلى أن النظام الحالي لتوفير هذه الخدمات على أساس مخصص أسفر عن نتائج جيدة، فإنه ينبغي الإبقاء عليه. وقال أخيرا إن إصدار الوثائق في حينها بالغ الأهمية لفعالية العملية الحكومية الدولية. وفي حين أنه من الناحية النظرية يسمح نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق بمزيد من التنبؤ الدقيق بالوقت الذي يتم فيه تقديم وإصدار الوثائق، إلا أن النظام يجري تقويضه من الناحية العملية من جراء تأخر تقديم الوثائق من قِبل الإدارات المعدة لها. ومن ثم، ينبغي للجنة أن تنظر في سُبل بديلة لمعالجة تلك المشكلة، مثل تخفيض الإطار الزمني لإصدار الوثائق من ٦ أسابيع إلى ٤ أسابيع. وأكد بأنه بصرف النظر عن قرار اللجنة الأخير بشأن هذه المسألة، يجب جعل مديري البرامج أكثر مسؤولية عن تقديم الوثائق في الوقت المقرر.

٥٤ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يُقدِّر عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الذي، ييسر أعمال الوفود تيسيرا كبيرا بإنتاج الوثائق باللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، ويقدم خدمات الترجمة الفورية للاجتماعات بالرغم من القيود المالية القائمة. وأكد في هذا الصدد، على الطابع المتعدد الثقافات للمنظمة، وعلى وضع اللغة العربية باعتبارها إحدى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٥٥ - وواصل حديثه قائلا إن أحد الوفود اقترح تخفيض مقدار الموارد المتاحة لخدمات المؤتمرات، ووضع حدود لمدد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورأى أن هذا التوجه غير مقبول لأنه مُصمم لتقويض أهمية الجمعية العامة وتعزيز سيطرة مجلس الأمن، ومن ثم الحد من دور البلدان الصغيرة والبلدان النامية في العملية الحكومية الدولية.

٥٦ - وأعرب عن ترحيبه بالتقرير المفيد والمثير للاهتمام الذي قدمته لجنة المؤتمرات، وإن أعرب عن أسفه لأن قيود الوقت لم تُمكن اللجنة من تقديم مقترحات وتوصيات محددة إلى الجمعية العامة. ومضى يقول إنه من الصعب فهم كيف أمكن لبعض الوفود أن تنتقد اللجنة لإخفاقها في الموافقة على التوصيات، مع رفض هذه الوفود منح اللجنة وقتا إضافيا لإنجاز عملها. وبالمثل، قال إنه يشعر بالحيرة إزاء المطالبة بإلغاء لجنة المؤتمرات، وخصوصا وأنها تقوم بمهمة إشرافية هامة. واعتبر أنه إذا كانت الدول الأعضاء ملتزمة حقيقة بتعزيز المساءلة في إطار المنظمة، ينبغي الإبقاء على اللجنة ومدها بالوسائل اللازمة لتيسير عمل الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٥٧ - وأعرب عن ترحيبه بتحسن استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وقال إن خدمات المؤتمرات في نيروبي يجب أن تستفيد من المعاملة نفسها التي تلقاها مراكز العمل الأخرى. وأعرب عن قلقه بشأن تأخير تطبيق تكنولوجيا المعلومات في ذلك المكتب، وطلب ببذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وقال إن معدلات الشواغر المرتفعة في نيروبي أصبحت مشكلة مزمنة، وخاصة في خدمتي الترجمة التحريرية والترجمة الفورية العربية، وأن المساعدة المؤقتة ليست حلا مجديا طويل الأجل. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الأمانة لما تستجب بعد للعرض الذي قدمته مجموعة الدول العربية للمساعدة في عقد اختبار للمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين لشغل المناصب الشاغرة في نيروبي.

٥٨ - وأكد على ضرورة تمتع المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين الذي يعملون في جميع اللغات الرسمية الست بأرفع القدرات، وأن يستخدموا أحدث المصطلحات. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التنسيق بين خدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية، لضمان استخدام المصطلحات على نحو متسق. ولاحظ أنه حدث لسوء الحظ انخفاض في مستوى أداء المترجمين الفوريين، وبخاصة عندما يترجمون عن طريق لغة وسيطة، فيخفقون أحيانا في إظهار المعاني أو الفوارق الطفيفة بشكل دقيق. ومضى يقول، إنه في الواقع بات من غير المرغوب فيه في بعض الحالات التحدث بلغات غير اللغة الانكليزية في الاجتماعات، وأنه يلزم اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذا الوضع وتحديد المسؤولين عنه.

٥٩ - وفيما يتعلق بالمحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية، والتي تشكل الذاكرة المؤسسية للمنظمة، أعرب عن قلقه من أن يكون لتركيز تدوين المحاضر الموجزة في دائرة الترجمة الانكليزية أثر معاكس على جودة المحاضر الموجزة بسبب تدني مستوى الترجمة الفورية أثناء الاجتماعات. بيد أنه رحب بالمشروع التجريبي المتعلق بتحديد إطار زمني لإصدار المحاضر الموجزة.

٦٠ - وفيما يتعلق بمسألة إصدار الوثائق، أشار إلى أن المحاضر الحرفية لاجتماعات مجلس الأمن لا تصدر في الإطار الزمني المنصوص عليه في النظام الداخلي المؤقت للمجلس، واعتبر أن هذه المخالفة المستمرة للقواعد المتعلقة بالتوزيع المتزامن للوثائق مدعاة للقلق لأنها تقوض مبدأ احترام تساوي جميع اللغات الرسمية الست. وأضاف أن نشر وثائق الهيئات التداولية على نظام الوثائق الرسمية قبل صدورها في شكل مطبوع يشكل مخالفة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦١ - وأعرب عن تأييده لممارسة عقد اجتماعات إعلامية لمناقشة التطورات في خدمات اللغات، واختتم بالترحيب بتقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأعرب عن أمله في أن يتم في المستقبل القريب إتمام التنفيذ الكامل لمشروع الإدارة العالمية المتكاملة لخدمات المؤتمرات.

٦٢ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): أعاد التأكيد على أهمية لجنة المؤتمرات، وكرر في هذا الصدد، الشواغل التي أعرب عنها ممثلو الصين وجامايكا وكينيا في الاجتماع ١٧ للجنة الخامسة، والشواغل التي أعرب عنها ممثل الجمهورية العربية السورية في هذا الاجتماع، ومضى يقول إنه في حين أن لجنة المؤتمرات قدمت في السنوات السابقة مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة، فإن صلاحياتها لا تقرر التزاما بذلك. ووفقا لهذا، اعتبر أن عدم تقديم اللجنة لمشروع قرار إلى الدورة الحالية للجمعية العامة لا يعني أنها أخفقت في الالتزام بولايتها، وأن هذا لا يبرر بأي حال من الأحوال إلغاءها.

٦٣ - ومضي يقول إنه بالنظر إلى الصعوبات المستمرة التي تكتنف إصدار الوثائق في حينها، فإن وفده يود أن يعرف كيف تنفذ الأمانة العامة أحكام الفقرة ٩ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٩. وأضاف بأن الحاجة إلى التقيد بحدود عدد الصفحات، ينبغي أن تتوازن مع حق جميع الدول الأعضاء في طلب إصدار رسائلها كاملة بوصفها وثائق رسمية. وسأل عما إذا كان الأمين العام قد التزم بالطلب الوارد في الفقرة ٨ من الجزء الثاني، باء من قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٥٩.

٦٤ - وفي الختام ذكَّر بأن عددا من الوفود سأل في الدورة السابقة للجمعية العامة، عن السبب في أن الدراسة الاستقصائية غير الرسمية عن خدمات المؤتمرات وزعت باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط، وليس بجميع اللغات الرسمية الست. وقال إن السؤال نفسه يتم توجيهه بشأن أحدث دراسة استقصائية. ورأى أنه إذا كانت الأمانة العامة مهتمة حقيقة بآراء الدول الأعضاء بشأن كفاءة خدمات المؤتمرات، فإنه ينبغي لها أن تضمن حصول هذه الدول على فرصة الإعراب عن آرائها باللغات الرسمية التي تختارها.

٦٥ - **السيد نيكوتوف** (أوكرانيا): صادق على البيان الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٦٦ - **السيدة كين** (مساعدة الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أجابت على عدد من الأسئلة التي أثارتها الدول الأعضاء، وقالت إن نظام الفترات الزمنية المحددة لتجهيز الوثائق يعمل على أكمل وجه في نيويورك، وأنه يجري إدخاله تدريجيا في جنيف وفيينا ونيروبي. وأوضحت أن نحو ٥٠ في المائة من عبء عمل الإدارة في نيويورك ينجز وفق ذلك النظام. فالجدولة السابقة للمشاورات يتم الاضطلاع بها مع جميع الإدارات المعدة للوثائق، ويتم، بقدر الإمكان، استيعاب الطلبات المتعلقة بالتقديم المتأخر للوثائق. وقالت إنه في حالات القوة القاهرة تم إدراج هذه الوثائق بالكامل في النظام، وأن الوثائق ذات الأولوية، وبخاصة التي تتعلق بالمسائل الميزانية والوثائق المعدة للنظر في اللجنة الخامسة، لم تتأثر تأثرا معاكسا.

٦٧ - ومضت تقول إن نقص الأداء في مجال تقديم الوثائق يرجع في جزء منه إلى التغيير الذي يطلب في هذا الإجراء من أجل إعادة تعيين الفترات الزمنية المحددة لتجهيز الوثائق؛ وأن الإدارة تتعرض أثناء الجزء الأساسي لدورة الجمعية العامة لضغط إضافي. ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أجرت اللجان الأساسية واللجنة العامة عددا من التعديلات على برامج عملها، كان من المستحيل معها تعديل التواريخ المناظرة لتقديم الوثائق؛ ونتيجة لذلك صدرت بعض الوثائق متأخرة نسبيا.

٦٨ - وتحولت إلى موضوع القيود الخاصة بتحديد عدد الصفحات، فقالت إن أرقام عام ٢٠٠٥ غير مشجعة. ففي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تجاوز ما نسبته ٢٣ في المائة من جميع الوثائق التي عوملت بنظام تعيين الفترات الزمنية المحددة لتجهيز الوثائق، عدد الصفحات المحددة، كما أن ما نسبته ٣٦ في المائة منها قُدمت متأخرة. ومضت تقول إنه في حين حدث تحسن هامشي في التزامات الإدارات بالآجال المحددة لتقديم الوثائق مُنذ عام ٢٠٠٤، لم يحدث أي تحسن في التقيد بحدود عدد الصفحات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الوثائق التي كانت متأخرة ومتجاوزة لحدود عدد الصفحات، ازداد في عام ٢٠٠٥. ومن أجل إصلاح هذا الوضع، تحاول إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مواصلة حث الإدارات المقدمة للوثائق على اتباع المبادئ التوجيهية المتعلقة بصياغة التقارير الواردة في الوثيقة A/58/CRP.7.

٦٩ - واسترسلت قائلة إن الإدارة تفعل كل ما بوسعها في إطار ولايتها، وبما يتفق مع الممارسات المستقرة، لتقديم الخدمات إلى اجتماعات المجموعة الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء. وحتى بدون توفير الأموال المخصصة، فإن التخطيط الأفضل من جانب الهيئات في الدورة، والمرونة الزائدة من جانب المجموعات الإقليمية يمكن أن يمكنا الإدارة من خدمة ٩٠ في المائة من هذه الاجتماعات. وأضافت أنه لا يمكن تحقيق المزيد من التحسينات إلا بتعديل ولاية الإدارة وتفويضها في تكبد نفقات إضافية.

٧٠ - وأوضحت أنه وفقا للمعلومات المتاحة، فإن معدل استخدام مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد انخفض. وقد طلبت الإدارة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم إليها معلومات محدثة في هذا الصدد لبيان كيفية تأثر هذا المعدل بالاعتبارات الأمنية. وأكدت اللجنة أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة مسموح لها باستضافة منظمات خارجية في مركز المؤتمرات لكن التجربة أظهرت أن هذه الترتيبات نادرة الحدوث.

٧١ - واسترسلت تقول إن المشاكل الفنية التي صودفت أثناء المؤتمر المعقود بالفيديو مع نيروبي ليست مرتبطة بمقدرة تكنولوجيا المعلومات لدى مركز الخدمة في نيروبي؛ فهذه المشاكل تحدث أحيانا مع مراكز الخدمة الأخرى أثناء عقد المؤتمرات بالفيديو. وأضافت أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تشاطر بصورة روتينية مشاريع وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات بالتساوي فيما بين المكاتب في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا.

٧٢ - وانتقلت إلى مسألة المعدلات المرتفعة للوظائف الشاغرة في خدمات الترجمة وقالت إنها ترجع إلى العدد الكبير من حالات التقاعد الأخيرة، وإلى التنقلات التي تلقى تشجيعا من الإدارة بما يتمشى مع السياسة الشاملة للمنظمة فيما يتعلق بالموارد البشرية. ومن أجل التعجيل بعمليات الترقيات والتعيينات، بدأت الإدارة في نشر إعلانات متعددة بالوظائف الشاغرة، على الشبكة العالمية في فترات سابقة على شغورها.

٧٣ - وواصلت حديثها قائلة إن أجهزة الإدارة وخدمات المؤتمرات في جنيف ونيروبي وفيينا واصلت بذل جهود

مضاعفة في التوظيف والتنسيب لشغل الوظائف الشاغرة، وخاصة في مجالي الترجمة التحريرية والترجمة الفورية، والاحتفاظ بقوائم احتياطية للمرشحين الناجحين في الاختبارات، من أجل ضمان مجمع كاف من المرشحين للتعيين في أي وقت، كما أنها تعقد امتحانات تنافسية عند استنفاذ تلك القوائم الاحتياطية. ومضت تقول إن التجربة أظهرت أنه نظرا لما لدى المرشحين على القوائم الاحتياطية من أفضليات قوية فيما يتعلق بمراكز الخدمة التي يرغبون العمل فيها، أصبح من الصعب شغل الوظائف الشاغرة في بعض مراكز الخدمة كنيروبي. ونظرا لأن الإدارة صادفت صعوبة كبيرة في اجتذاب مترجمين فوريين في اللغة العربية من بين المرشحين للعمل في نيروبي، فإنها تنظر في سُبل بديلة لتشجيع تعيين وتنقل الموظفين. ويتمثل أحد الخيارات في عرض عقود لمدة ١١ شهر في نيروبي على المرشحين الذين يعملون لحساب أنفسهم. كما أجريت مناقشة مستفيضة بشأن إمكانية تنظيم امتحانات مستهدفة لمجموعات اللغات الأقل شيوعا أو لمراكز خدمة محددة تمت في سياق مشروع الإدارة العالمية المتكاملة. وأضافت أن مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها المجموعة العربية، في الإعلان عن هذه الامتحانات ستكون محل ترحيب كبير.

٧٤ - وواصلت حديثها قائلة إن تراكم المتأخرات من وثائق المحاضر الموجزة مرجعه إلى عدة عوامل، من بينها تغيير طبيعة الاجتماعات، التي يتألف الكثير منها حاليا من بيانات معدة تقرأ بسرعة كبيرة وتتطلب محاضر أطول ومن ثم تستغرق ترجمتها وقتا أطول. وأضافت أنه كانت هناك زيادة في حجم الوثائق، وهو ما استنفد طاقة كان يمكن أن تستخدم لترجمة المحاضر الموجزة. وثمة عوامل أخرى تتمثل في التخفيضات المتعاقبة في مستويات الموظفين العاملين بخدمات الترجمة وهو ما أدى إلى تخفيض طاقتهم الشاملة، وإضافة إلى القرار الذي يشترط التعميم المتزامن لجميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست. وأردفت قائلة إنه جرى أيضا إيقاف ترجمة المحاضر الموجزة بسبب التخفيضات في ميزانية الإدارة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٧٥ - ومن ثم، تقترح الإدارة تدبيرين. الأول يتمثل في إتاحة المحاضر الموجزة لأمانات اللجنة باللغة التي تُعد بها بمجرد أن تكون جاهزة، بحيث يمكن استخدامها كمرجع لإعداد تقارير اللجان والوثائق الأخرى المستخدمة أثناء الدورة. والثاني يتمثل في إصدار جميع المحاضر الموجزة الجديدة خلال فترة الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ الاجتماع، فإن وجدت الدول الأعضاء هذا الإطار الزمني مقبولا، فإن الأمانة العامة يمكن أن تُعد بيانا بتكلفة الموارد اللازمة لكي تنظر فيها.

٧٦ - وأضافت أن ثمة خيارا آخر يتمثل في زيادة استخدام الترجمة التعاقدية كأسلوب طويل الأجل وقابل للاستمرار لضمان إصدار المحاضر الموجزة في حينها. ويتطلب ذلك اتخاذ خطوات لمعالجة العجز في طاقة الترجمة التعاقدية إلى اللغات العربية والفرنسية والإسبانية. ومع أن الحل الواضح هو استخدام وكالات ترجمة، إلا أن قواعد الاشتراء الصارمة للأمم المتحدة قد تبطئ العملية كثيرا، كما يمكن تكبد تكاليف إضافية.

٧٧ - واسترسلت تقول إن الإدارة لم تتخل عن العمل فيما يتعلق بمعايير عبء العمل. وأنها ترى ضرورة الإبقاء على المعايير الحالية مع استمرار العمل بشأن نهج أكثر شمولا لقياس وإدارة الأداء. وأضافت بأن الإدارة أحاطت علما بتوصيات اللجنة في هذا الصدد. وأن الإدارة تراقب عن كثب آثار التكنولوجيا الجديدة على إنتاجية موظفي اللغات، وتقوم بتنسيق جهودها مع جهود منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، في سياق الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات.

٧٨ - وتحولت إلى مسألة تخفيض برنامج الاجتماعات، فقالت إن هذا التخفيض إذا تم بتقصير مدد الدورات - أي، بتقليص عدد الاجتماعات المخدومة كليا لكل هيئة بنسبة ٥ في المائة - فإن بعض التكاليف سيظل دون تغيير، لأن التخطيط لدورة تضم عشرة اجتماعات يماثل تماما التخطيط لدورة تضم ثمانية اجتماعات. وأضافت أن تخفيض هذه الخدمات سيكون قاصرا على مساعدي خدمات الاجتماعات والترجمة الفورية، ومن المشكوك فيه إن كان سيتم إحراز وفورات حقيقية نتيجة لذلك، لأن خدمة معظم الاجتماعات يغطى بمزيج من الموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين. وقالت إنه إذا ما تم اتخاذ قرار لتقليل عدد اجتماعات جميع الهيئات بنسبة ٥ في المائة، يمكن وفقا لذلك تخفيض عدد الموظفين المؤقتين. بيد أن الإدارة سوف تفقد مرونتها نتيجة لذلك. وإذا أُجري التخفيض بإلغاء دورات كاملة، يكون من الضروري إجراء تحليل لإعادة تخصيص العمل الذي تقوم به الهيئات المعنية وتوجيهه إلى محافل أخرى قبل تقييم الأثر الحقيقي على احتياجات الإدارة من الخدمات. وأوضحت أنه بالرغم من أنه من المبكر جدا إجراء تقييم نهائي لمشروع الإدارة بشأن الإدارة العالمية المتكاملة لخدمات المؤتمرات، تم بالفعل توزيع معلومات تكميلية على أعضاء اللجنة.

٧٩ - وفي معرض الإجابة على التعليقات التي أُبديت بشأن الدراسة الاستقصائية غير الرسمية عن خدمات المؤتمرات، اختتمت قائلة إن الدراسة الاستقصائية تم توزيعها على الأعضاء باثنتين من لغات عمل الأمانة العامة - الانكليزية والفرنسية - لأن اشتراط إصدار الوثائق بجميع اللغات الست الرسمية لا ينطبق على الدراسة الاستقصائية، كما أن الإدارة تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من فعل ذلك.

٨٠ - **السيد هولوفينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن آراء الدول الأعضاء هي المعيار الأساسي لتقييم نوعية عمل إدارة شؤون الجمعية والمؤتمرات. وأضاف أن الإدارة لن يمكنها الحصول على فكرة موضوعية بشأن تلك الآراء إذا سعت للحصول عليها بلغتين فقط من اللغات الرسمية الست للمنظمة.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تكوين الأمانة العامة (تابع) (A/60/310؛ A/C.5/60/L.2)

التعديلات على النظام الأساسي للموظفين (تابع) (A/60/365)

التعديلات على النظام الإدارة للموظفين (تابع) (A/60/174)

دراسة عن مدى توافر أسواق العمل المحلية للمهارات التي يُعيَّن أصحابها دوليا في فئة الخدمات العامة (تابع) (A/60/262)

استعراض لاتفاقات المقر التي أبرمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: مسائل الموارد البشرية التي تؤثر على الموظفين (تابع)

٨١ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفده يوافق على التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض اتفاقيات المقر (A/59/526) وأنه سيسعى إلى الحصول على توضيح بشأن التحفظات التي أعرب عنها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتصل بالتوصية ٦، من أجل معالجة تلك التحفظات وحتى يتسنى تنفيذ التوصية. ومضى يقول إن وفده يؤيد تماما التوصية ٧، التي تتسم بأهمية بالغة، بالنظر إلى التأخير الذي حدث مؤخرا في تجهيز تأشيرات الموظفين وتأشيرات مفتشي وحدة التفتيش المشتركة أنفسهم.

٨٢ - وتحول إلى التقرير المتعلق بمدى توافر أسواق العمل المحلية للمهارات (A/60/262)، وتساءل عما إذا كانت التوصية الواردة في الفقرة ٢٧، عن إمكانية إجراء دراسة أخرى، تبين أن مكتب إدارة الموارد البشرية لديه شكوك بشأن نتائج الدراسة المشار إليها في التقرير. ومضى يقول إن الفقرة ١٦ (هـ)، بشأن حملة التوظيف التي نُفذت في سوق العمل المحلية، أشارت إلى أن الإعلانات نشرت في صحف متنوعة توزع في الولايات المتحدة. ونظرا إلى أن النهج نفسه استخدم في تعيين مساعد الأمين العام لإدارة الموارد البشرية، الذي عُين مؤخرا، فإنه يرغب في أن يعرف ما هي الولاية التي استند إليها هذا الإجراء، والموارد التي استخدمت، والمعايير المتبعة لاختيار الصحف المعنية، وبشكل أكثر تحديدا، بيان ما إذا كان الإجراء الذي اتبع لشغل منصب مساعد الأمين العام قد نجح في التعرف على مرشحين خارجيين مؤهلين.

٨٣ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن نظام التوزيع الجغرافي (A/59/724)، قال إن لدى وفده المزيد من الأسئلة فيما يتعلق بشتى السيناريوهات والبدائل المقدمة، وأنه يرغب في توضيح أنه لاحظ نقصا في عدد المناصب الكبيرة ومناصب صنع السياسة التي يشغلها أفراد من دول نامية. وتمنى الحصول على معلومات بشأن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة استجابة لطلبات الأمين العام المتكررة بضرورة ضمان تمثيل عادل عند تلك المستويات، وخاصة للدول النامية.

٨٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفدها يود الحصول على مزيد من التوضيح بشأن بعض التوصيات الواردة في التقرير المتعلق باستعراض اتفاقات المقر (A/59/526). وقالت إنه ربما يكون من المفيد الحصول على نسخة مستكملة من الجدول الوارد في التقرير، ورأت أن التقرير يعالج بعض المسائل التي تتطلب المزيد من المناقشة على المستوى الملائم، بسبب طبيعتها الحساسة، من أجل إجراء التحسينات التي تصل بشروط اتفاقات الدولة المضيفة إلى حدودها المثلى وضمان تنفيذها. وأشارت من بين هذه المسائل إلى فرص التوظيف لأزواج موظفي الأمم المتحدة. وأعربت، في هذا الصدد، عن ثقة وفدها في أن مكتب إدارة الموارد البشرية سوف يدرس النتائج التي توصل إليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/59/526/Add.1) وسوف يستطلع السبل الرامية إلى تعزيز ظروف الخدمة للموظفين. وفيما يتعلق بالتوصية ٦، أعاد وفدها إلى الأذهان التعليق الذي أبداه المجلس بأن نهج ''المقاس الواحد الذي يصلح للجميع'' هو نهج قد لا ينطبق على اتفاقيات الدولة المضيفة.

٨٥ - وواصلت قائلة إن وفدها يرغب في الحصول على توضيحات ومعلومات إضافية بخصوص التقرير المتعلق بتكوين الأمانة العامة (A/60/310) ويرحب بالحصول على رسم بياني للتمثيل الإقليمي في الأمانة العامة. ويرحب وفدها بالفرع من التقرير الذي يتعامل مع موضوع انتهاء خدمة الموظفين، وخاصة توقعات حالات التقاعد المرتقب حدوثها في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في أن تعرف كيف تستخدم الأمانة العامة هذه المعلومات فيما يتصل بالتعيينات الجارية، وما هي التدابير المطبقة التي يضمن بها أنه بحلول عام ٢٠٠٩ ستستمر بعض البلدان - وخاصة البلدان الأفريقية - ممثلة في الأمانة العامة، وما إذا كان يتم إبلاغ الدول الأعضاء التي لن تكون ممثلة على الإطلاق بحلول عام ٢٠٠٩، بذلك بشكل مباشر. واختتمت بقولها إن المجموعة الأفريقية ترغب في أن تكرر طلبها للحصول على رسم بياني يبين عدد حالات التقاعد المتوقعة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ للموظفين المنتمين إلى بلدان أفريقية.

٨٦ - **السيد فان شولكويك** (جنوب أفريقيا): قال إنه وفقا للجدول ١٢ في التقرير المتعلق بتكوين الأمانة العامة،

فإن ٨٠ في المائة من الإدارات لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالتعيين وفقا للتوزيع الجغرافي المتوازن، وأن ٨٤,٦ في المائة من الإدارات لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالحد من التعيين من الدول الممثلة تمثيلا مفرطا، وأكثر من ٥٠ في المائة من الإدارات لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بزيادة تمثيل الإناث بين الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا. وعليه يرغب وفده في معرفة التدابير المعمول بها لضمان أن تكون تلك الإدارات ومديروها مسؤولين عن أوجه ضعف الأداء في هذا المجال. وإذا لم تكن هناك مثل هذه التدابير، فإن وفده يود أن يعرف السبب وراء ذلك، وأن يعرف أيضا العوامل المحددة التي تعوق المساءلة في الأمانة العامة. واختتم بقوله إن وفده سيكون ممتنا إذا تلقى جدولا يظهر عدد الوظائف في الفئة الفنية والفئات العليا التي تشغلها موظفات من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس.

٨٧ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير المتعلق بتكوين الأمانة العامة (A/60/310) يُظهر أن بلده من بين البلاد التي سوف يتأثر تمثيلها بفعل حالات التقاعد، وأن وفده يود من ثم أن يعرف خطط الأمانة العامة لمنع نقص تمثيل الدول. ولاحظ أنه رغم أن التوزيع الجغرافي العادل مهم للغاية، ولا سيما في المناصب العليا، فإن تمثيل البلدان النامية مستمر في النقصان. واختتم بقوله إنه يبدو، بصفة خاصة، أن مواطني البلدان النامية مستثنون ببساطة من أشد المناصب حساسية في المقر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.